بالرغم من كون الوضع المالي لا يزال يبعث على القلق

تقرير: ارتفاع إنتاج الغاز ينعش نمو الاقتصاد العماني

■ نتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السلطنة إلى 2.4 في المئة خلال 2018

■ توقعات بتراجع العجز خلال العامين 2018 و2019 مع بقائه ضخماً ليظل مصدر قلق

■ توقعات بارتفاع التضخم في 2018 وحتى 2019 تماشياً مع فرض ضرائب جديدة

■ الحكومة تعمل على تنفيذ رؤية 2020 وضعف المالية العامة يشير إلى أهمية الاستثمار الأجنبي

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(٪ النمو السنوي، *توقعات)

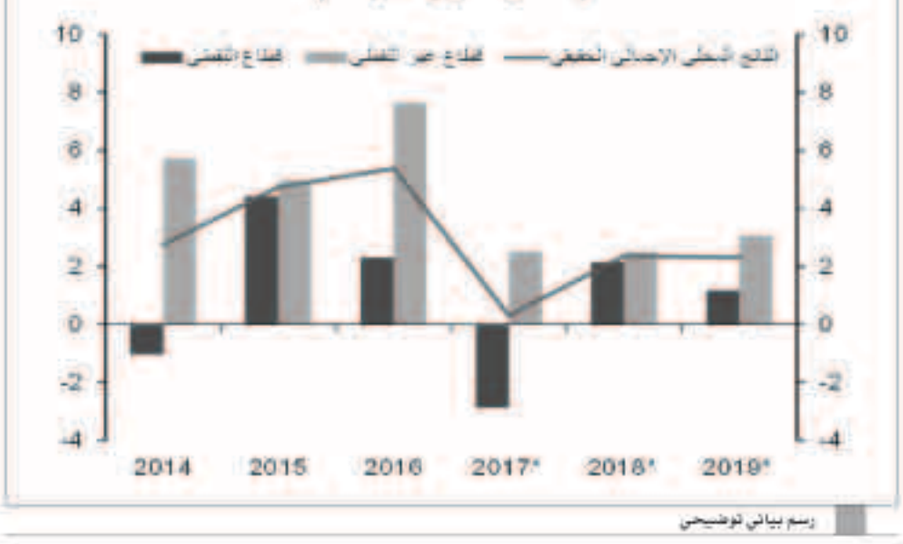

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أنه من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العماني نمواً معتدلاً في العامين 2018 و2019 ولكن مع وجود بعض الضعف، إذ لا يزال النشاط الاقتصادي رهن أداء القطاع النفطي نظراً لعدم تطور خطط الحكومة بشأن التنويع الاقتصادي، كما أن تراجع أسعار النفط قد ترك أثره على النمو وأصبح من أهم التحديات الماثلة أمام الاقتصاد. ومن المتوقع أن تسجل الحكومة عجزاً ضخماً في موازناتها خلال السنوات القادمة مع عدم وجود إيرادات كافية للتعويض عن المصروفات الجارية، كما سيؤدي ارتفاع مخزون الدين العام إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة. وقد تؤدي النزاعات في المنطقة وتشدد السياسة النقدية العالمية إلى ضعف البيئة التمويلية الخارجية، مما قد يؤدي بدوره إلى ضعف احتياطات عُمان الخارجية.

لقد تم تخفيض التوقعات النمو للعام 2018 إلى 2.4٪ من 2.9٪ لتعكس تمديد فترة خفض الإنتاج من قبل أوبك والدول الأخرى (والتي من بينها عمان) حتى ما بعد مارس 2018، بينما لا يزال الاستهلاك الحكومي والخاص معتدلا. وسيساهم انطلاق مشروع حقل خزان في إنعاش الاقتصاد بالإضافة إلى العمل على تنفيذ رؤية 2020. إلا أن استقرار أسعار النفط وسياسة التشديد المالي سيؤديان إلى اعتدال الاستهلاك والاستثمار، وبينما من المفترض أن تنتهي فترة خفض الإنتاج في العام 2019، فمن المتوقع أن يعود الإنتاج إلى مستويات ما قبل الخفض، مما سيساهم في إنعاش نمو القطاع النفطي. وسيساهم النمو السريع والثابت في إنتاج الغاز (إلى 5 مليار قدم مكعب) في دعم القطاع أيضا. وسيتسارع الاستهلاك الشخصي بوتيرة معتدلة تماشياً مع تلاشي الأثر المباشر لضريبة القيمة المضافة. وبالرغم من القيود المالية ستستمر السلطات في السعي لتنفيذ رؤية عمان 2020، مما سيساهم في تنشيط وتيرة المشاريع التي من شأنها تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.

وتشير مجلة «ميد» للمشاريع انه من المتوقع أن تقوم السلطات بترسية عدد من المشاريع في الفترة ما بين العام 2018 و2022 بقيمة تصل إلى 149 مليار دولارا (ما يساوي 190٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وسيتم ترسية معظمها (125 مليار دولارا) في اول عامين. وستركز المشاريع على تطوير قطاع البتروكيماويات والسياحة والقطاعات اللوجستية التي تعد من أهم محاور التنويع الاقتصادي، مع التركيز أيضا على منطقة دقم الاقتصادية.

ولكن لا يزال ضيق الأوضاع الاقتصادية بشكل مصدراً للقلق حول إمكانية تنفيذ الرؤية الاقتصادية، وذلك مع الاعتماد بالوقت نفسه على تحسن أسعار النفط وبيئة الاستثمار الأجنبي. وقد عملت الحكومة على إطلاق بعض المبادرات الاقتصادية والتي من ضمنها قانون الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الشراكات الضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي والتمويل. إذ من المفترض ان يساهم تحالف من الشركات الصينية في تطوير جزءاً كبيراً من مشروع مدينة دقم بميزانية تصل إلى 11 مليار دولار للاستثمار على مدى خمسة عشر عاما. و قد دخلت عمان في أغسطس 2017 في شراكة مع الكويت لتطوير مصفاة دقم التي ستكون من اضخم المشاريع التابعة لمجمع دقم للبتروكيماويات، والذي من المتوقع أن يتم ترسيته في العام 2020 و بفترض أن تصل طاقته الإنتاجية إلى 230 الف برميل يومياً. كما حصلت بعض الشركات الحكومية على تمويل خارجي لتطوير المشاريع، من ضمنها شركة نفط عمان التي اقترضت بقيمة مليار دولار.

في حين استفادت عمان من أزمة قطر الدبلوماسية بشكل قليل، إلا أنها قد يكون لها تأثير سلبي على الأوضاع على المدى الطويل لاسيما في حال إذا أعاد المستثمر الأجنبي تقييم جاذبية المنطقة للاستثمار والتي تعد السلطنة في أمس الحاجة له. فقد ارتفعت بالفعل عوائد السندات العمانية تماشيا مع العوائد السعودية بعد أن شنت الأخيرة حملة قوية مضادة للفساد.

ضريبة القيمة المضافة

استقر التضخم عند 1.6٪ على أساس سنوي في سبتمبر على خلفية تسارع أسعار المواد الغذائية والنقل والمواصلات. ومن المتوقع أن يسجل التضخم مزيدا من الارتفاع في العام 2018 ثم يشهد ثباتا في 2019 تماشيا مع استمرار السلطات بتحرير أسعار الطاقة وغيرها من السلع والخدمات وفرض ضريبة القيمة المضافة في أواخر النصف الثاني من العام 2018 لتقابل التراجع من انخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة العالمية. ومن المرجح أن يصل متوسط التضخم إلى 3٪ خلال فترة التوقعات.

العجز المالي الضخم

من المتوقع أن يستقر متوسط أسعار النفط عند مستوى 55 دولارا للبرميل في العام 2018 حتى العام 2019. ولكن مع بلوغ سعر التعادل العماني متوسط 92 دولارا في الفترة ذاتها، فمن المتوقع أن يستمر عجز الميزانية. وسيتقلص العجز خلال فترة التوقعات ولكنه سيظل ضخما عند 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2018 و11٪ خلال 2019، كما سيكون تمويل هذا العجز تحديا صعبا.

ومن المتوقع أن تسجل الإيرادات الحكومية نمو جيدا في 2018 و2019، حيث من المزمع أن تبلغ متوسط الإيرادات بعد انطلاق مشروع حقل خزان نحو 200 مليون ريال سنويا. وعلى الرغم من عدم وجود توقعات بأن يتم فرض ضريبة القيمة المضافة حتى النصف الثاني من العام المقبل، إلا انه من المقدر أن تضيف ما يقارب 0.6 مليار ريال في الإيرادات السنوية، مما سيؤدي إلى بلوغ متوسط نمو الإيرادات الحكومية خلال العامين المقبلين 6٪.

وتقدر ارتفاع المصروفات الحكومية بصورة معتدلة بنسبة تتراوح ما بين 1٪ إلى 3٪ سنويا في العامين 2018 و2019 تماشياً مع زيادة التحديات السياسية للتقشف المالي وتراجع النمو الاقتصادي، ولكن من الممكن أن يتم خفض الإنفاق بشدة إذا سادت المخاطر. وستمنع التحديات الجيوسياسية السلطات من خفض الإنفاق في مكون الدفاع مع الحفاظ على نمو الرواتب ليقابل تباطؤ نمو الاقتصاد وأثر ضريبة القيمة المضافة، وسيؤدي ارتفاع الدين العام إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة، بينما ستكون المصروفات الاستثمارية محدودة مع تقليل الإنفاق على الأمور غير الضرورية.

ومن المفترض أن تتراجع المصروفات حسب التوقعات بشأن نمو الإيرادات بواقع 3٪ سنويا في الفترة بين 2018 و2022 لتحقيق التوازن في الحساب المالي، والتي تعد أقل من تقديراتنا.

التحديات المالية الكبيرة

تشير توقعاتنا المالية إلى حاجة تمويلية تصل إلى 9 مليارات دولار في العام 2018 و8 مليارات دولار في 2019، أي أقل من المتوسط السنوي البالغ 12 مليار دولار للفترة بين 2015 و2017. وقد يعزى جزءا من ذلك إلى انخفاض أصول الحكومة التي من ضمنها أصول صندوق الثروة السيادية للقدرة بنحو 24 مليار دولاراً والاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي البالغة 16 مليار دولار. إلا أن الحكومة ستتجه أيضا لأسواق الدين المحلية والعالمية، فقد إقترضت 10 مليارات دولار عالميا في العام 2017 وفي حال استمرارها على وتيرة الاقتراض السابقة قد تتمكن من اقتراض 7 مليارات دولار سنويا لكل من 2018 و2019. وسيساهم ذلك في نمو مخزون الدين الحكومي إلى 47٪ و52٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، وذلك من 30٪ في 2016. مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الضغوط من الفائدة إلى 6٪ من إجمالي الإنفاق في 2019 مقارنة بالعام 2016 عند 1.5٪.

ومن المحتمل أن تتراجع الأوضاع التمويلية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة القلق حول وضع الحكومة المالي، فقد قامت وكالتي «ستاندرد آند بورز» و «موديز» بخفض تصنيف عمان على إثر تلك المخاوف.

عجز الحساب الجاري

سوف تستمر عمان في الاقتراض في الحسابات الخارجية. وسيستمر عجز الحساب الجاري خلال العامين 2018 و2019، وذلك مع تقلص العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع الفائض التجاري. حيث سيعوض الثبات في أسعار النفط والارتفاع في صادرات الغاز الطبيعي المسال، التأثيرات الناتجةعن النمو في الواردات. ومن المتوقع استقرار نمو تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج نتيجة ضعف سوق العمل، بينما من المتوقع أن يساهم التركيز على السياحة وتسهيل بيئة الأعمال في احتواء العجز في حسابات الخدمات والدخل. وقد جاء عجز الحساب الجاري بمعدل ضعيف لأول مرة منذ ثلاث سنوات ليبلغ متوسطه نحو 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى عامين. وسيزيد ذلك من حاجة عمان لجذب 13 مليار دولار في الاستثمار لتجنب المزيد من التراجع في الاحتياطات الرسمية.

ضيق أوضاع السيولة المصرفية

من المتوقع إن تتراجع الأوضاع النقدية تماشيا مع ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمعدل ضعيف للتعويض عن غلاء المعيشة وتماشيا مع تراجع النمو نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي.

من المرجح أن يتراجع نمو الائتمان إلى 7٪ في 2018 و2019 مقارنة بـ 9٪ في الفترة ما بين 2014 و2017 مع اتجاه اكبر عاملان محركان للائتمان وهما الأشخاص والشركات غير المالية إلى التأقلم مع ضريبة القيمة المضافة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وتتوقع أن يحافظ البنك المركزي العماني على ارتباط العملة رغم ما توجهه من بعض التحديات في الأسواق الخارجية. فقد قفز سعر الصرف الآجل لفترة الاثني عشر شهراً عند أعلى من السعر المتاح في يوليو 2017 ليصل إلى 84 نقطة بعد أزمة قطر الدبلوماسية. وانخفض منذ ذلك الحين ليعاود ارتفاعه بعد موجة محاربة الفساد التي شهدتها السعودية. وقد استقر سعر الصرف الآجل لفترة الاثني عشر شهراً عند مستوى أعلى من السعر المتاح بواقع 63 نقطة وذلك اعتباراً من الرابع من ديسمبر 2017.

وفي الوقت نفسه، قد يؤدي ارتفاع الفائدة الأميركية إلى زيادة الضغوطات، إذ قد ترتفع أسعار الفائدة المحلية تماشيا معها نتيجة ارتباط العملة. ولا يزال القطاع المصرفي يتمتع برسملة جيدة، إذ تشير احصائيات مصرف عمان المركزي حول سلامة الأوضاع المالية الربع سنوية (يونيو 2017) إلى أن مخاطر الائتمان لا تزال متدنية مع بلوغ القروض المتعثرة 1.9٪ من إجمالي القروض. كما جاءت الرسملة مرتفعة، مع بلوغ كفاية رأس المال 16.6٪ في الربع الثاني من 2017.

ضغوط على سوق الأوراق المالية

تعرضت الشركات العمانية لضغوط نتيجة ضعف البيئة التشغيلية، فقد أعلنت معظمها عن تراجع في الأرباح. وقد تراجع مؤشر سوق مسقط 30 نقطة بواقع 6.9٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2017 ليصل إلى 5110 نقطة ليقترب من أدنى مستوى سجله منذ سبع سنوات. وبذلك يحتل سوق مسقط للأوراق المالية المرتبة الثانية من حيث الأسواق الأضعف أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، مسجلاً تراجعاً بواقع 12٪ منذ بداية السنة، متتبعاً تراجع اداء مؤشر قطر الذي تراجع بنسبة 24٪ وأقل بكثير من اداء مؤشر أبوظبي الذي تراجع بنسبة بواقع 5٪.

الصقعبي : «المزايا» تؤكد على أهمية الاستثمار العقاري ضمن قطاع الإسكان المتوسط في دبي

■ عبد اللطيف: الشركة تطرح شققاً سكنية في مشاريعها بعروض مغرية ولفترة محدودة

■ طورت أكثر من 5 ملايين قدم مربع ضمن مشاريع الإسكان المتوسط في «دبي لاند»

إبراهيم الصقعبي

خالد عبداللطيف

اطلقت شركة المزايا القابضة مجموعة جديدة من وحدات مشروعيها «كيوبويندت» و«كيولاين» في دبي لاند، ضمن حملة تسويقية وعروض خاصة بمناسبة نهاية السنة الميلادية تستمر حتى نهاية العام الجاري.

و من جهته قال الرئيس التنفيذي للمجموعة المهندس ابراهيم الصقعبي: «أن المزايا ومنذ تأسيسها عمدت إلى تنويع سلة مشاريعها بالشكل الذي يعزز من استمرارية واستدامة عملياتها التشغيلية، وفي نفس الوقت الابتعاد وبأقصى حد عن عوامل المخاطرة المصاحبة لبعض المشاريع، هذا إلى جانب تنويع التوزيع الجغرافي لمشاريع الشركة في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، وجاري الآن دراسة عدد من الأسواق العالمية في أوروبا وأمريكا الشمالية.»

و أضاف الصقعبي :«أن المزايا قد حققت نجاحا من خلال مشاريع «كيو» في تطوير مجمع سكني متكامل، بتشطيبات عالية المستوى، يوفر اسلوب حياة عصري وعملي، تلبي احتياجات العديد من شرائح المجتمع، وتعزز من مفهوم مشاريع الإسكان المتوسط، والحاجة الملحة لوجود مثل هذه المشاريع، خصوصا في المجتمعات ذات الاقتصادات القوية والدخول المرتفعة، وتحظى بأهمية متزايدة ومستقبل واعد خصوصا عند الانتهاء الكامل من الأعمال الإنشائية فيها، واكتمال خدمات البنية التحتية التكميلية، كزينة الشوارع والبحيرات والمساحات الخضراء.»

و أوضح الصقعبي :« أنه و بناء على الطلب المتزايد للوحدات الجاهزة، قامت الشركة بإطلاق وحدات سكنية من المرحلة الثالثة لمشروع «كيوبويندت» ووحدات سكنية من المرحلة الثانية لمشروع «كيولاين»، وجميع هذه الوحدات جاهزة للتسليم وتتكون من استوديو أو غرفة أو غرفتين أو ثلاث غرف نوم وضمن مساحات وتصاميم مختلفة تواكب جميع أنواع الطلب من المستهلك النهائي والمستثمر.

وبذلك تكون «المزايا» قد أتمت العمليات الانشائية لأكثر من 3600 وحدة سكنية أو ما نسبته 82٪ من اجمالي الوحدات السكنية والبالغة 4400 وحدة سكنية ضمن مشاريعها المخصصة للإسكان المتوسط في منطقة دبي لاند، والتي تمتد على مساحة أراضي متعددة بإجمالي 2 مليون قدم مربع، وإجمالي مساحة بناء تبلغ أكثر من 5 مليون قدم مربع موزعة على 48 مبنى». و من جانبه قال خالد عبداللطيف، الرئيس التنفيذي لشركة المزايا العقارية – منطقة حرة – دبي إحدى الشركات التابعة لشركة المزايا القابضة : «إن مشاريع كيوبويندت وكيولاين في دبي لاند أصبحت خيارا ذكيا يحتذى به ضمن مشاريع الإسكان المتوسط ليس في دبي فحسب وإنما على مستوى المنطقة بأسرها، نتيجة للنجاح الكبير الذي حققته المزايا في تقديم منتج عقاري يلبي تطلعات فئات كثيرة من المجتمع كمسكن دائم في قلب مدينة دبي آخذين بعين الاعتبار تخفيض رسوم الخدمات السنوية لحد تنافسي جدا مما يعزز كونه فرصة استثمار حقيقية وذات عوائد مجدية تصل لغاية 9٪ سنوياً».

وتحتل مشاريع كيوبويندت وكيولاين أهمية إضافية نظرا لعامل الموقع الاستراتيجي الذي تحتله هذه المشاريع في أفضل مواقع دبي لاند وهو على تقاطع شارع محمد بن زايد مع طريق العين، وبالقرب من العديد من الأماكن الحيوية والوجهات السياحية في مدينة دبي، كوسط المدينة وبرج خليفة، ومطار دبي الدولي، والقرية العالمية، وسفاري دبي، وغيرها العديد من المرافق الترفيهية والسياحية التي أطلقتها دبي مؤخراً ضمن مشاريعها الاستعدادية لتنظيم معرض اكسبو 2020.

ومع بدء هيئة الطرق والمواصلات بأعمال توسعة طريق العين ورفع كفاءته ضمن عمليات التنمية الشاملة لإدارة دبي، سوف يعزز الوصول من وإلى المشروع بتحويله من 3 مسارات إلى 6 مسارات في كل اتجاه.

كما ويعد الموقع الاستراتيجي لمشاريع كيوبويندت وكيولاين من أهم عوامل جذب الباحثين عن استئجار مسكن في دبي ضمن أسعار تنافسية، والابتعاد عن التنقل والقيادة لساعات من مدن أخرى في طريقه من وإلى العمل.

وأكد عبداللطيف على أن الوقت الراهن يتطلب توفير خيارات ذكية في الوحدات السكنية بتشطيبات عالية المستوى ضمن مشاريع سكنية تتناسب مع مختلف شرائح المجتمع من حيث الدخل. وعلى شركات التطوير العقاري تنويع مشاريعها لتلبية الطلب المختلف من كافة هذه الفئات والتي تتراوح ما بين الإسكان المتوسط والفاخر.

وأضاف عبداللطيف أن عروض المزايا ستتضمن التسليم الفوري للوحدات السكنية الجاهزة، وإعفاء يصل إلى 4٪ من رسوم التسجيل الخاص بدائرة الأراضي والاملاك من قيمة العقار مع امكانية التمويل عن طريق جميع البنوك والمؤسسات المالية في دولة الامارات.

مع تنزيلات «فلاش» استثنائية كل يوم «نون» تطلق حملة «هلا بالعروض»

تقدم «نون» تجربة تسوق استثنائية في موسم احتفالات نهاية العام مع حملة «هلا بالعروض» التي تضمن للمتسوقين قيمة لا تضاهى من خلال تنزيلات «فلاش» الحصرية التي تبدأ كل يوم عند منتصف الليل أو الساعة 12 ظهراً، وبين الساعة 9 صباحاً إلى 9 مساءً. وتوفر تخفيضات لا مثيل لها على أسعار باقة واسعة من المنتجات لمدة 12 ساعة و4 ساعات على التوالي.

وتم اختيار المنتجات المشمولة بتنزيلات «فلاش» السريعة بالتعاون مع شركاء «نون» التجاريين استناداً إلى قائمة تتضمن أكثر المواد التي يبحث عنها المتسوقون عبر الإنترنت في المنطقة ولا سيما في هذا الوقت من السنة الذي يمثل موسم الذروة في عالم التسوق. وتركز حملة «هلا بالعروض» على تحقيق أكبر قيمة ممكنة من العملاء، حيث تقدم «نون» من خلالها تشكيلة كبيرة من المنتجات بأسعار لا تضاهى وبما ينسجم مع احتياجات وتطلعات العملاء في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

بهذه المناسبة قال فراز خالد، الرئيس التنفيذي لـ «نون»: «تقدم من خلال حملة 'هلا بالعروض' أكثر من مجرد خيارات للتسوق، إذ نتطلع من خلال هذه المبادرة المبتكرة إلى إثراء أجواء بهجة احتفالات نهاية العام ومنح عملائنا إمكانية اقتناء المنتجات التي لطالما رغبوا بشرائها أو اختيار الهدايا المناسبة للعائلة والأصدقاء، بأسلوب سهل ومريح وبأسعار استثنائية. وتمثل الحملة فرصة مثالية للعملاء وشركاء التجزئة على حد سواء للاستفادة من قيمة لا تضاهى عبر عروض نهاية العام». ولعل أكثر ما يميز حملة «هلا بالعروض» التي أطلقتها «نون» يتجسد في التركيز على تقديم أفضل الأسعار لأكثر المنتجات طلبا. وتضمن «نون» للعملاء أصالة كافة المنتجات علاوة على أكثر الأسعار تنافسية، وذلك بفضل دعم شركاء التجزئة الرسميين الذين يحمل العديد منهم حقوق الامتيازات الحصرية على منتجات معينة ضمن كافة الفئات.

كما تمثل حملة «هلا بالعروض» لفتة شكر وتقدير من «نون» إلى عملائها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على تفاعلهم الإيجابي الكبير مع تجربة السوق الرقمية الجديدة التي تقدمها الشركة. وأضاف فراز خالد: «نقدّر الثقة الكبيرة التي منحنا إياها عملاؤنا، وندعهم بدورنا أن تواصل توفير أفضل المنتجات الأصلية لهم وباعلى معايير التميز والسرعة في تقديم الخدمات. ونتطلع من خلال حملة 'هلا بالعروض' إلى رد الجميل إلى المجتمع وتزويد عملائنا بفرصة اختيار المنتجات المفضلة لديهم بأسعار لا تتوفر في أي مكان آخر».

وتغطي حملة «هلا بالعروض» مجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن شراؤها عبر الإنترنت والتي تواكب أنماط الحياة العصرية للمتسوقين في المنطقة وتشمل الأجهزة الإلكترونية والهواتف المتحركة والأزياء ومنتجات العناية بالجمال والأدوات المنزلية والكتب وغيرها الكثير.

وتمثل «نون» سوقاً رقمية عربية تضع العملاء في المقام الأول، وتتيح لهم شراء تشكيلة متنوعة من المنتجات التي تشمل الأجهزة الإلكترونية والموضة ومنتجات الجمال والعناية بالأطفال وتجهيزات المنازل والمطابخ والبقالة عبر الإنترنت. وتقدم «نون» خدمات متكاملة تعنى بادق التفاصيل، ولديها مركز توزيع متخصص إضافة إلى شبكة خدمات لوجستية وبوابة دفع آمنة تغطي كافة أرجاء المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.